دولة الكويت

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

السيد / رئيس مجلس الأمة المحترم

تحية طيبة وبعد ،،،

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بتأسيس (بنك التعاون) شركة مساهمة تزاول المهن المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر، مع إعطائه صفة الاستعجال.

مع خالص التحية،،،

مقدمو الاقتراح

أسامة عيسى الشاهين

أسامة عيسى الشاهين
عضو مجلس الأمة

شعيب شباب المويزري

د. حمد محمد المطر

فارس سعد العتيبي

حمد عادل العبيد

يدرج في جدول أعمال الجلسة القادمة
يحال إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية
مع إعطائه صفة الاستعجال

٢٠٢٦/١/

٥٩٢

الفصل التشريعي السابع عشر - دور الانعقاد الأول

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

اقتراح بقانون
بتأسيس (بنك التعاون) شركة مساهمة
تزاول المهن المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٦٨) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون التجارة والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الشركات والقوانين المعدلة له،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

تؤسس شركة مساهمة عامة لمزاولة النشاط المصرفي باسم (بنك التعاون) تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية برأس مال مقداره مائة مليون دينار كويتي تخصص أسهمها كالتالي:

أ. أربعة وعشرون في المائة (٢٤%) للجهة الحكومية المكلفة بتأسيس الشركة أو أي جهة حكومية أخرى يحددها مجلس الوزراء.

ب. خمسون في المائة (٥٠%) من الأسهم تخصص كمنحة لجميع الكويتيين، تقوم بإجراء الاكتتاب بها بأعداد متساوية من الأسهم باسم كل منهم الجهة الحكومية المكلفة بتأسيس الشركة وتتحمل الدولة قيمة هذا الاكتتاب وتؤخذ المبالغ اللازمة لتغطيته من الاحتياطي العام للدولة، ولا يجوز لأي منهم التصرف في هذه الأسهم قبل مضي ثلاث سنوات من تاريخ تأسيس الشركة أو إدراج أسهمها للتداول في سوق الكويت للأوراق المالية، أيهما أقرب ويحدد النظام الأساسي للشركة اسمها.

(المادة الثالثة)

تسري على الشركة، فيما لم يرد به نص بهذا القانون أحكام القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ المشار إليه.

(المادة الرابعة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت
نواف الأحمد الصباح

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بتأسيس (بنك التعاون) شركة مساهمة
تزاول المهن المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية

لما كان حجم مبيعات الجمعيات التعاونية في الكويت يبلغ سنوياً مليار دينار كويتي وتصل سيولتها النقدية في بعض الفترات لنحو ٤٠٠ مليون دينار كويتي، مما يجعلها من مراكز الاستثمار الرئيسية، ويبلغ عدد الجمعيات التعاونية في الكويت أكثر من ٤٨ جمعية تعاونية ، ومن منطلق توفير عوائد متجددة ذات نفع متواصل ومتزايد قدم هذا الاقتراح بقانون، حيث يستهدف القانون المرفق تأسيس "بنك التعاون" شركة مساهمة تزاول المهن المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية مع تخصيص جزء من أسهمها ليطرح للاكتتاب العام توسيعا لنطاق الملكية وحتى يستفيد أكبر عدد من المواطنين من عائدات هذه الشركة، وتخصيص جزء من الأسهم للجمعيات التعاونية.

فقد نص الاقتراح بقانون المرفق في مادته الأولى على تأسيس (بنك التعاون) " شركة مساهمة " تزاول المهن المصرفية تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، يقوم المؤسسون بتحديد اسمها في نظامها الأساسي وتوزع أسهمها كالتالي:

- تخصيص ما نسبته ٢٤% من أسهم الشركة للجهة المكلفة بتأسيس الشركة أو أي جهة حكومية أخرى يحددها مجلس الوزراء.
- تخصيص نسبة ٥٠% من الأسهم للاكتتاب كمنحة لجميع الكويتيين، حيث تقوم الجهة الحكومية المكلفة بتأسيس الشركة بإجراءات الاكتتاب بها بأعداد متساوية من الأسهم باسم كل منهم؛ وتؤخذ المبالغ اللازمة لتغطيته من الاحتياطي العام للدولة، ولا يجوز لأي منهم التصرف في هذه الأسهم قبل مضي ثلاث سنوات من تاريخ تأسيس الشركة أو إدراج أسهمها للتداول في سوق الكويت للأوراق المالية أيهما أقرب.

- تخصيص نسبة ٢٦% للجمعيات التعاونية الاستهلاكية، بأعداد متساوية من الأسهم باسم كل واحدة منها.

ويحدد النظام الأساسي للشركة اسمها.

كما جاء بالمادة الثانية أن يتم تأسيس الشركة خلال سنة على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون، وأن يستثنى أعضاء مجلس إدارة الشركة من شرط النسبة المحددة في القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الشركات لعدد الأسهم التي يجب أن يملكها عضو مجلس الإدارة.

وأوضحت المادة الثالثة أن تطبق أحكام القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الشركات فيما لم يرد به نص في هذا القانون.